

الفصل الثاني

مصرفيو المصارف المركزية خيميائيو هذا الزمان

«لقد استفاد المصرف من الأموال كلها التي يصنعها من لا

شيء».

ويليام باترسون

أحد مؤسسي مصرف إنجلترا (1697م).

«ما زال الذهب يمثل الصيغة النهائية لسداد المدفوعات في العالم، ولا أحد يقبل بالنقود الورقية عندما يكون الاقتصاد على حافة الانهيار؛ يبقى الذهب مقبولاً على الدوام».

آلان جرينسبان

الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (1999م).

«أن يسمح الأمريكيون بأي طريقة من الطرق للمصارف الخاصة بالتحكم في عملتهم، أولاً من خلال التضخم ومن ثم الانكماش، ستحرمهم المصارف والشركات التي تدور في أفلاكها ممتلكاتهم،

حتى يأتي يوم يستيقظ فيه أبناؤهم ليجدوا أنفسهم دون مأوى على أرض هذه القارة التي غزاها أبائهم».

توماس جيفرسون
الرئيس الثالث لأمريكا
الذي صاغ إعلان الاستقلال (1808م).

«تزامن بروز المصارف المركزية في هذا القرن مع اتجاه عام نحو ازدياد التضخم لا تراجع، وإذا كان الهدف الأساسي استقرار الأسعار، فقد كنا في ظروف أفضل عندما كان الذهب هو المعيار في القرن التاسع عشر مقابل المصارف المركزية ولوحات أسعار العملات أو حتى مع (الصيرفة الحرة) في عصرنا الحالي؛ إن الدور المميز للمصرف المركزي بعد هذا كله هو قدرته على طباعة المال، هذه القدرة التي تنطوي كذلك على إمكانية التدمير».

باول فولكر
الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي
في مقدمته عن المصارف المركزية (1995م).

* * *

مقدمة

بدأت الصيغة الأولية للمصارف قبل أكثر من (5000) عام، في حين بدأت أنظمة النقد الورقية والكسرية بالظهور قبل ألف عام تقريباً، وظهر أول مصرف مركزي قبل (500) عام تقريباً. إن مصرفيي المصارف المركزية هم خيمائيو عصرنا الحالي؛ فهم يحتكرون صناعة النقود تماماً كما تحتكر الشرطة والجيش حق ممارسة العنف؛ لقد نجح أولئك المصرفيون في القرن الماضي في تحويل الورق إلى ذهب⁽¹⁾ والذهب إلى ورق⁽²⁾، فالأوراق النقدية للمصرف المركزي الأوروبي (ECB) لا تشير في أي حال إلى أي قيمة حقيقية، على الرغم من أن المصرف المركزي الأوروبي ما يزال يمتلك قرابة (660) طناً من الذهب، وقد اعتدنا جميعاً على النظر إلى هذه الأوراق التي لا تستند في قيمتها إلى شيء حقيقي بوصفها أوراقاً ذات قيمة كبيرة؛

(1) طبع تعهد على أول ورقة نقدية استُخدمت في هولندا يفيد بأن المصرف سوف يدفع ذهباً (لحاملة عشرة غيلدرات ذهبية). وفي وقت لاحق تغير ذلك إلى (لحاملة عشرة غيلدرات فضية)، تبعها (لحاملها)، وأخيراً (الوسائل المشروعة للدفع).

(2) حُدّد سعر الذهب عن طريق بيع (الأوراق الذهبية) في أسواق العقود الآجلة منذ ثمانينيات القرن العشرين. وفقاً لدراسة أجرتها رابطة سوق لندن للسبائك (LBMA)، فإن حجم تداول (الأوراق الذهبية) كان أكبر بمئات المرات من الإنتاج السنوي من الذهب الفعلي. (مسح لمبيعات الذهب Q1 2011، الخيمائي).

هذا ما رسَّخه المصرفيون في حياتنا منذ أكثر من قرن. إنَّ البنية الداخلية لنظامنا النقدي تقوم على الثقة، ومنذ اندلاع الأزمة الائتمانية تضاءلت هذه الثقة بصورة سريعة في أنحاء العالم جميعها. حتى المصارف المركزية بدأت بشراء الذهب لدرء أخطار نظام الأوراق النقدية، ويبدو أنَّها أخذت تفقد الثقة في القيمة طويلة الأجل للدولار الذي ما يزال هو العملة الاحتياطية للعالم وللعملات الورقية الأخرى.

20. متى ظهرت أول صيغة للتعاملات المصرفية؟

يمكن أن يكون تاريخ التعاملات المصرفية أقدم بكثير مما نعتقد، فمن خلال اللقى الأثرية نجد أنَّ هناك صيغة مصرفية قد وُجدت قبل أكثر من (5000) عام؛ فقد احتوت الألواح الفخارية نصوصًا بشأن ديون المزارعين في جنوب بلاد ما بين النهرين؛ وكتب الباحث الأنتروبولوجي ديفيد جرايبر (David Graeber) بناءً على تلك الآثار، كتابًا بعنوان الدَّين: الخمسة آلاف عام الأولى (2011م) (Debt: The first 5,000 years) حيث ذكر فيه أنَّ أول توثيق لنظام الديون كان في الحضارة السومرية قبل (3500) عام ق.م تقريبًا، في المنطقة التي تُعرف اليوم بالعراق. في هذا النموذج الباكر من الخدمات المصرفية غالبًا ما غرق المزارعون في الديون حتى إنَّهم كانوا يُعفون منها من قبل الملوك. وكان لدى الإغريق والرومان أيضًا مقرضون كبار يقترضون الأموال، وفي الصين والهند قبل أكثر من ألفي عام كان هناك من يُقرض المال ويموِّل المشاريع الزراعية.

لم يظهر أول المصارف الأوروبية حتى بدايات العصور الوسطى عندما بدأ الصَّاعَة بتخزين نقودهم الذهبية؛ في ذلك الوقت أحضر التجار معهم مختلف أنواع النقود الذهبية والفضية من الخارج حيث لم تكن معروفةً كثيرًا، وسرعان ما أصبحت إيصالات القطع النقدية المخزونة صيغةً للمال.

وعندما أدرك الصَّاعَة أنَّ التجار غالبًا ما يُودِعون نقودهم الذهبية لديهم لمدد طويلة من الزمن، شرعوا يقرضون الذهب مقابل رسوم رمزية، أو (فوائد)، ولأنَّ الذهب لا يعود فعلاً للصائغ فالخطر يقع على التاجر، فضلًا عن أنه سيتلقى جزءًا فقط من الفائدة، وما يتبقى هو ربح للصائغ. كان هذا النشاط هو الصيغة الأولى من المصارف في أوروبا، وقد جاءت كلمة مصرف (Bank) من الكلمة الإيطالية (banca) وهي طاولة من الرخام يُسقط الصائغ الإيطالي النقود الأجنبية فوقها وبوساطة الصوت الصادر عندما تصطم القطعة النقدية بالطاولة يمكنه أن يعرف ما إذا كانت تحتوي على كثير من النحاس أو النيكل.⁽¹⁾

ظهرت المصارف كما نعرفها اليوم لأول مرة في عصر النهضة في المدن الإيطالية في فلورنسا والبندقية وجنوى؛ وأكثرها شهرة بالطبع مصرف ميديشي (Medici Bank) الذي أسسه جيوفاني دي ميديشي (Giovanni de Medici) في عام (1397م)، أما أقدم مصرف

(1) <http://www.jamesrobertson.com/book/historyofmoney.pdf>

ما زال موجوداً حتى يومنا هذا فهو مونتي دي باشي دي سيينا (Monte dei Paschi di Siena) الذي تأسس عام (1472م)، على الرغم من أنه يكافح حالياً كي ينجو من الإفلاس.

وعندما أدرك الناس كيف يمكن جني الأرباح بإقراض المال كما يفعل الصّاعغة، ظهر مصرفيون أكثر فأكثر، وعندما أُلغي معيار الذهب بعد ذلك بوقت طويل، ارتأى المصرفيون أنّ إقراض النقود الورقية صناعة المال من لا شيء - هو الأكثر ربحيةً، فصاروا يحصدون الأرباح الشهرية بإقراض المال.

21. كيف بدأت المصارف المركزية؟

في العصور الوسطى، غالباً ما احتاجت السلطات الملكية الأوروبية والكنيسة كذلك إلى اقتراض المال من أجل الحروب، وهذا التمويل كان يأتي من الذين اصطلح على تسميتهم بالصيارفة، وكان المصرفيون يقدمون خدماتهم كذلك للتجار عندما يحتاجون إلى تصريف عملاتهم الأجنبية بأخرى محلية، وعندما أخذ حجم عمليات الصيرفة ينمو ويزداد أطرقوا أنشطة أعمال إقراض المال.

فهِمَّ الصيارفة بسرعة أنّ الخطورة في إقراض جهات قوية كالملوك والكنائس تكون أقل؛ بسبب موارد الدخل التي لا تتوقف لدى هؤلاء.

وأنشأت عائلة روتشيلد الألمانية أعمالاً مصرفية عالمية، وأصبحت من أقوى العائلات في القرن التاسع عشر، وموّلت الإمبراطوريات الملكية حتى إنّ أشخاصاً عدّة من هذه العائلة ارتقوا إلى طبقة النبلاء في النمسا والمملكة المتحدة، وساد اعتقاد عندما كانت العائلة في أوجها بأنها تمتلك أكبر ثروة خاصة في العالم.⁽¹⁾

يمكن أن ننظر إلى هذه الأعمال بوصفها بداية للأعمال المصرفية الحديثة، ونشأت في كثير من الأحيان علاقة قوية بين الحكومات والمصرفيين - ما زال بإمكاننا ملاحظتها حتى اليوم- فأدى ذلك إلى إنشاء المصارف المركزية الأولى، وأُعطي المصرفيون الحق في طباعة النقود مقابل دعمهم المالي للعائلات المالكة.

وحتى يومنا هذا، ينظر عدد من مصرفيي المصارف المركزية إلى السياسيين بوصفهم المشغلين المهرة المخلصين للبناء المالي الذي شيده على مدى أكثر من (400) عام، ومع السنين تعلّم المصرفيون أنّه يمكن دومًا فرض الضرائب على المواطنين عن طريق الحكومات لتعود الأموال إلى المصارف، زد على ذلك أنّ المصارف كانت تعرف أنّ الناس سيودعون أموالهم فيها إذا طرأت مشكلات اقتصادية؛ لأنّ الاقتصاد لا يمكن أن يستمر من دونها.

(1) يُعتقد أن ثروة العائلة تراجعت فيما بعد؛ لأنها وزّعت على مئات الأحفاد؛ إنّ أعمال روتشيلد المصرفية والاستثمارية الآن أقل بكثير مما كانت عليه طوال القرن التاسع عشر.

22. المصرف المركزي الأول

في وقت مبكر من القرن السابع عشر، كانت الجمهورية الألمانية قوةً اقتصاديةً في أوروبا، مع أمستردام بوصفها عاصمة للتجارة؛ في ذلك الوقت كان هناك أكثر من (800) عملة مختلفة من الذهب والفضة مستخدمة في التجارة الأوروبية، وقد تعرض بعضها للتلف والاهتراء؛ ولذلك أنشئ مصرف فيسل أمستردام⁽¹⁾ (Amsterdam Wisselbank) في عام (1609م)؛ من أجل تقويم أنواع النقود كلها، والتقليل من اعتماد المدينة على عدد من الصيارفة، وغالبًا ما يعد هذا المصرف أول مصرف مركزي.⁽²⁾

كان هناك ضمن الجمهورية الهولندية (54) من أصحاب المؤسسات الذين يملكون الحق في سكّ النقود الذهبية والفضية؛ قدّم مصرف فيسل ضمانات بأنّ النقود كلها الموافقة لمتطلبات الجودة ستُقبل، وبذلك فقد أدّى دورًا رقابيًا ولكن لم يتخذ أيُّ إجراء عندما واجهت المصارف والمؤسسات مشكلات، فدوره الأساسي كان سحب النقود التالفة والمزورة من التداول، حيث كانت تُصهر ويُعاد تشكيلها نقودًا توافق متطلبات الجودة؛ كان من الممكن تسوية الفواتير بسندات

(1) كلمة (Wissel) تعني صرف؛ لذلك يكون معنى (Wisselbank) مصرف الصرف.

(2) ستيفن كوين وويليام روبردز شرح اقتصادي لبيدات مصرف أمستردام، وتراجعه، و(الكمبيالات)، وظهور أول مصرف مركزي، سلسلة أوزاق عمل: (2006-13)، مصرف الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا.

صرف وكذلك الاحتفاظ بالقطع النقدية في خزائن المصرف، ويحصل العملاء على نسبة (5%) إضافية عند استبدال نقودهم المعدنية بأخرى ورقية. لاحقاً في عام (1644م) أنشأت السويد المصرف المركزي الثاني؛ المصرف المركزي السويدي (Swedish Riksbank).

بدأت معظم المصارف المركزية في الأربع مئة سنة الماضية بمبادرة من رجال الأعمال الأغنياء الذين فهموا تماماً أن المصارف المركزية التي تملك حق احتكار سك النقود والمدعومة من إيرادات الضرائب للحكومة، تمثل نموذج عمل رائعاً، ولكن معظم المصارف المركزية أصبحت تحت سيطرة الحكومة في القرن العشرين؛ هناك استثناء ان لهذا الأمر، فنصف أسهم مصرف بلجيكا المركزي ما تزال في أيدي جهات خاصة، وفي الولايات المتحدة لا تملك الحكومة الأمريكية حتى سهماً واحداً في مصرف الاحتياطي الفيدرالي (FED) الذي تملكه مصارف تابعة لها؛ يفسر لنا هذا لماذا تعد مصارف وول ستريت مصرف الاحتياطي الفيدرالي بطلها المفضل.

23. من أنشأ السندات الحكومية لأول مرة؟

في التسعينيات من القرن السادس عشر، ارتحل الإسكتلندي ويليام باترسون في أوروبا مثل جون لو؛ لينشر خبراته المالية محاولاً تأسيس إمبراطورية إسكتلندية مستقلة على الأراضي التي تشكل اليوم دولة بنما؛ وحاول بيع مشاريعه للحكومة الإنجليزية، والإمبراطورية

الرومانية المقدسة والجمهورية الهولندية، ولكن لم يرغب أيٌّ منها في دعمه، فعاد باترسون يجر أذيال الخيبة إلى لندن ليحقق لاحقاً أحلامه بنفسه بعمله في التجارة مع جزر الهند الغربية.

وفي عام (1694م)، كتب كُتَيْبًا بعنوان نبذة مختصرة عن مصرف إنجلترا المنشود (A Brief Account of the Intended Bank of England)؛ يشرح فيه كيف يمكن للحكومة البريطانية المساعدة على صناعة المال عن طريق تأسيس (شركة مُحَاصَّة) باسم (مصرف إنجلترا) ليكون بمثابة المصرفي الحكومي الإنجليزي، وقد اقترح على الحكومة قرضاً دائماً قيمته مليون ومئتا ألف جنيه إسترليني، ولكن مع فائدة سنوية للمساهمين قدرها (8%)⁽¹⁾، وفي المقابل يُسمح للمستثمرين بالاندماج في (شركة مصرف إنجلترا) مع امتيازات مصرفية بما في ذلك إصدار الأوراق النقدية.

كان باترسون يعلم أنه مدعوم من مجموعة من تجار لندن الأغنياء الذين من شأنهم أن ينشطوا العاصمة الناشئة، وكان أيضاً مدعوماً من قبل تشارلز مونتاجو أحد أهم موظفي وزارة المالية، وقد أقتعا معاً الحكومة بوضع قانون يقضي بإنشاء مصرف إنجلترا، ومُنح الامتياز الملكي في 27 تموز/يوليو من عام (1694م)، وكان أول قرض يمنحه مصرف إنجلترا لتمويل البحرية الأمريكية بإصدار سندات

(1) انظر القائمة الكاملة للمساهمين:

<http://www.bankofengland.co.uk/about/Documents/pdfs/bankstock-transcript.pdf>

بحرية، وارتفع الدين البريطاني من مليون جنيه في عام (1688م) إلى (48) مليون جنيه في عام (1714م)، واستُخدم أكثر من ربع الضرائب في تمويل إنشاء البحرية البريطانية.

وعدت بداية مصرف إنجلترا بداية عصر جديد؛ وأصبح ممكناً تمويل العجز الحكومي عن طريق بيع السندات (الدائمة)، ويمكننا في الواقع أن نقول إنَّ النظام المالي الحالي القائم على تمويل السندات بدأ مع نشوء المصرف المركزي الإنجليزي قبل أكثر من ثلاث مئة عام.

24. كم أصبح حجم فقاعة السندات؟

استُبدلت الصيغة الدائمة لأول قرض وطني في معظم البلدان بسندات صالحة لمدة تفوق الثلاثين عاماً؛ هذه القروض لا تسدد على الأغلب وإنما تُدوَّر باستمرار، والقروض الجديدة تكون دفعات للقروض القديمة، ولن تكون مخطئاً إن رأيت في ذلك خطة بونزي.⁽¹⁾

كان النموذج البريطاني ناجحاً جداً بحيث إن بقية البلدان بدأت فوراً بافتتاح مصارفها المركزية، الأمر الذي أدى إلى تراكم الدين الحكومي الذي بلغ نحو (50) تريليون دولار (في عام 2012م)، وما من طريقة لتسديد هذا الدين بعملة مختلفة عن هذه العملات التي تُصنع من لا شيء. الغريب في الأمر أنَّ معظم هذه الأموال التي من المفترض

(1) إشارة إلى اسم أحد أشهر المحتالين وهو تشارلز بونزي (1882 - 1949م) الذي اخترع نظاماً تمولُّ بموجبه تكاليف الاستثمارات عن طريق العملاء الجدد.

أن تُستثمر استثماراً آمناً في السندات التي لا تنطوي على خطر، هذه الأموال هي الأكثر عرضة للخطر.

ارتفع الدين الخارجي لليابان - الدين الخارجي هو الدين الذي اقتترض من مقرضين أجانب - إلى ما يقارب (250%) من الناتج المحلي الإجمالي، فيما نرى أن الدين الخارجي للولايات المتحدة الآن يتخذ منحىً منحنياً صاعداً. وفي أوروبا، تصل الديون الخارجية لبلدان مثل المملكة المتحدة، اليونان، البرتغال، إيطاليا وإسبانيا (وقريباً لعدد من الدول الأخرى) إلى مستويات لا يمكن تحملها، وقد حذرت مؤخراً دراسة حول التخلف عن سداد الديون الحكومية لثمانية بلدان قام بها كلٌّ من كارمن راينهارت وكينيث روجوف من الأخطار الحقيقية لأزمات الديون الوطنية في المستقبل القريب.⁽¹⁾

سنبحث في هذا الموضوع بتفصيل أكثر في الفصل الرابع.

ربما نكون بحاجة إلى إعادة هيكلة الديون العالمية، ويمكن أن تكون العملية في إطار إعادة الترتيب الكبيرة الذي سيشهده النظام النقدي، في عام (2012م) نصح بيل جروس مؤسس أكبر مؤسسة استثمار (بيمكو Pimco)، المستثمرين بالبدء بشراء (الأصول الثابتة) بدلاً من الأصول الورقية كالسندات الحكومية.⁽²⁾

(1) كارمن راينهارت وكينيث روجوف، الأمر مختلف هذه المرة: ثمانية قرون من حماقة المالية: (2009م).

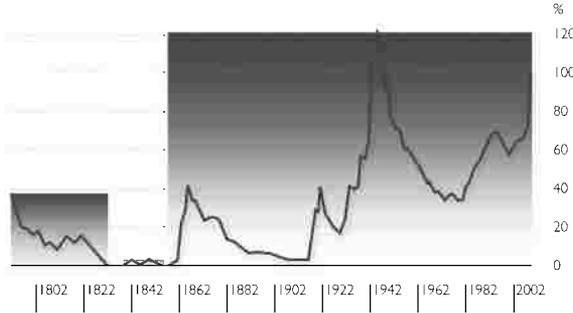
(2) <http://www.investopedia.com/stock-analysis/2012/bill-gross-says-to-buyhard-assets-gsg-gld-gltr-rwo0614.aspx>

إنَّ هذا أشبه بنصيحة بائع سيارات للناس لكي يستخدموا القطار في تنقلاتهم بدلاً من شراء سيارة جديدة.

الدين الحكومي لكل دولة (2012م، دولار أمريكي)

17000 بليون	الولايات المتحدة
16000 بليون	مجموع الدَّين الأوروبي
10000 بليون	المملكة المتحدة
2700 بليون	اليابان
1500 بليون	أستراليا
1300 بليون	سويسرا

الدَّين الحكومي للولايات المتحدة/ نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي (2013 _ 1790م)



المصدر: البيانات المالية الدولية

25. من يشرف على المصارف المركزية؟

في نظام مصرفي يعمل بصورة جيدة، يؤدي المصرف المركزي دور الرقيب على المصارف التجارية؛ لمنعها من القيام بخطوات خطيرة غير مسؤولة يمكن أن تضرَّ بالنظام المالي.

كما تعلمنا في القرن العشرين، أنشأت حكومات كثيرة مصارفها المركزية عن طريق المساهمين من القطاع الخاص؛ وذلك لأنّ السياسيين أرادوا الإمساك بزمام الأمور في القطاع المالي، ومنذ ذلك الحين يصارع مصرفيو المصارف المركزية لنيل مزيد من الاستقلالية عن السياسيين؛ كانت قضيتهم الأساسية وما زالت أنّ اعتماد السياسة المالية على نظرة السياسيين قصيرة المدى أمر بالغ الخطورة، وغالبًا ما أدى ذلك إلى تسوية تعطي المصرفيين درجة كبيرة من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية.

كانت هذه الاستقلالية أمرًا جيدًا في البداية، ولكن عددًا من المصرفيين الغربيين أساءوا استغلال حريتهم هذه، غالبًا في التواطؤ مع المصارف الخاصة لتوسيع ثروتهم وسلطتهم، وهذه هي الحالة السائدة في الولايات المتحدة.

تختلف طرق التفكير لدى المصرفيين في المصارف المركزية عن نظرائهم في المصارف الخاصة اختلافًا كليًا؛ إذ غالبًا ما يكون المصرفيون المركزيون أكاديميين ويتمتعون بموقع وسلطة، بينما يكون مصرفيو المصارف الخاصة مهندسي صفقات وجامعي أموال، كما رأينا فيما مضى فبعضهم قد يبيع وطنه من أجل المال، كما قال نابليون في عام (1802م):

«اليد التي تعطي فوق اليد التي تأخذ المال. الممولون لا وطنية لهم ولا أخلاق، هدفهم الوحيد هو الربح.»

في النظام المصرفي الحالي، غالبًا ما يتحول مصرفيو المصارف المركزية إلى كلاب سباق يلاحقون المصرفيين في المصارف الخاصة بدلًا من أن يكونوا كلاب حراسة عليهم، ويفسر لنا هذا كيف تمكنت مصارف وول ستريت من زيادة مبيعاتها من المنتجات الخطرة (المشتقات المالية) دون أن يقف المصرف المركزي في الولايات المتحدة في طريقها، وتعرضت مصارف مركزية أخرى لضغوطات من قبل مصرف الاحتياطي الفيدرالي؛ لتمنع عن تنظيم تجارة المشتقات المالية حول العالم.

لم تتغير أمور كثيرة في الولايات المتحدة منذ بداية أزمة الائتمان؛ ينفق القطاع المالي سنويًا قرابة مليون دولار لكل عضوفي الكونغرس لتمويل كسب التأييد.⁽¹⁾

26. ما أهم القرارات التي اتخذت بشأن القطاع المصرفي؟

على الرغم من هذا التواطؤ بين المصارف المركزية والتجارية، فالسياسيون ما زالوا يعتقدون أن أفضل طريقة لإصلاح المؤسسات المالية تكون عن طريق التنظيم الذاتي، ولا تزال الأنظمة المصرفية الدولية المهمة - المعروفة باسم قواعد بازل - تُقرَّر في الاجتماعات العادية لمصرف التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية، حيث يمكننا النظر إلى مصرف التسويات الدولية بوصفه أصل

(1) <http://www.opensecrets.org/lobby/http://www.publicintegrity.org/20102670/21/05//five-lobbyists-each-membercongress-financial-reforms>

المصارف المركزية، وقد أنشئ في مؤتمرات المصرفيين الدولية في بلدة بادن الألمانية في عام (1929م) وفي مدينة لاهاي الهولندية في عام (1930م).⁽¹⁾،⁽²⁾ كان الهدف من إنشاء مصرف التسويات الدولية تسهيل دفع التعويضات التي فُرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن بعد التضخم المفرط في جمهورية فايمر بين عامي (1921م) و(1924م) وضعت خطة جديدة لتسوية التعويضات الألمانية في عام (1929م).⁽³⁾

وبين عامي (1933م) و(1945م) ضمَّ مجلس إدارة مصرف التسويات الدولية كلاً من والتر فانك وإيميل بوهل النازيين رفيعي المستوى اللذين أُدينَا لاحقًا بجرائم حرب في محاكمات نورمبرغ. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح من الواضح أنَّ مصرف التسويات الدولية الذي كان نوعاً من دار الصرافة للنازيين، قد ساعد في عملية غسل الذهب المسروق؛ فقد صُودر الذهب من ضحايا معسكرات

(1) جيمس بيكر، مصرف التسوية الدولية James C. Baker, The Bank for International Settlements.

(2) يكتب المؤرخ الشهير كارول كويغلي عن ذلك في المأساة والأمل (1966م): «لدى القوى الرأسمالية هدف بعيد، وهو إنشاء نظام عالمي للرقابة المالية يكون تحت سيطرة القطاع الخاص؛ ليكون قادراً على السيطرة على النظام السياسي في كل بلد وعلى الاقتصاد في العالم ليكون كلاً واحداً».

(3) خفّضت خطة يونغ المدفوعات إلى (112) مليار مارك ذهبي، ما يعادل (8) مليارات دولار أمريكي في عام 1929م (109 مليارات دولار في عام 2013م) على مدى (59) عامًا، بحيث تنتهي في عام 1988م.

اعتقال اليهود في ألمانيا النازية تحت إشراف فانك وبوهل، ومن ثم صُهر من أجل صناعة سبائك ذهبية جديدة⁽¹⁾، حتى إن المصرف اتُّهم في مؤتمر بريتون وودز في عام (1944م) بالتصرف بناءً على أوامر النازيين.

شعر الأمريكيون بالفرح، ودعمت الحكومة الأمريكية حركة دَعَتْ إلى إلغاء مصرف التسويات الدولية، وقد أيد بعض المندوبين الأوروبيين هذا الاقتراح فيما عارضه جون ماينارد كينز رئيس الوفد البريطاني؛ وفي نيسان/أبريل (1945م)، اتُّخذ قرار بتصفية المصرف ولكن كان ذلك عكس ما تريده الولايات المتحدة في عام 1948م، ونجا المصرف ولكن بأضرار بالغة، فأصبح نفوذه أقل من السابق، واحتاج إلى وقت طويل كي يجد دورًا مناسبًا جديدًا وراء الكواليس.

يعمل مصرف التسويات الدولية بوصفه طرفًا موازنًا ومديرًا للأصول ومقرضًا للمصارف المركزية والمؤسسات المالية الدولية، وقد وافقت سويسرا على أن تكون المقر الرئيس للمصرف الذي يقع في مدينة بازل.

وفي سبعينيات القرن العشرين تضخمت وظائف مصرف التسويات الدولية، وازداد عدد أعضائه ازديادًا ملحوظًا؛ إذ يبلغ عدد أعضائه اليوم (60) عضوًا مركزيًا، بما فيها تلك الموجودة في أهم

(1) كان هالما شاخت المصرفية في المصرف المركزي في ألمانيا النازية، صاحب إحدى الشخصيات الرئيسية التي كانت وراء إنشاء مصرف التسويات الدولية في بازل في ثلاثينيات القرن العشرين.

البلدان الصناعية، وما يثير الدهشة أن مصرف الاحتياطي الفيدرالي لم ينضم إليه حتى عام (1994م)⁽¹⁾؛ وذلك لأنَّ الأمريكيين نظروا إليه بوصفه منافسًا لصندوق النقد الدولي (IMF) (خاصتهم) ولكن مع بداية التسعينيات أدرك الأمريكيون أنهم بحاجة إلى مصرف التسويات الدولية؛ للحصول على دعم المصارف المركزية الأوروبية في حربهم على الذهب ولمنع تنظيم المشتقات المالية.

وفي حين لا يزال بالإمكان مساءلة رؤساء المصرف المركزي الأوروبي ومصرف الاحتياطي الفيدرالي من قبل البرلمان أو الكونغرس، لا توجد صيغة واحدة لإدارة عملية صناعة القرار ديمقراطيًا في مصرف التسويات الدولية، فاجتماعاتهم تكون محجوبة عن العالم الخارجي؛ وحتى وزراء المال لا يكونون على يئنة من القرارات التي سيتخذها المصرفيون في بازل. والمصرفيون الذين أوصلوا نظامنا المالي العالمي إلى حافة الانهيار، هم أنفسهم الذين يقررون - خلف الكواليس ودون مسؤولية أمام أيِّ كان - الإصلاحات المصرفية اللازمة لمنع وقوع أزمة إئتمان أُخرى؛ ويبدو الأمر وكأنَّ ما من شيء تغيَّر منذ سقوط ليمان (Lehman). حتى يومنا هذا، يتمتع مدير مصرف التسويات الدولية بوضع ديبلوماسي، ولا يمكن محاكمتهم حتى بعد انتهاء ولايتهم، ويُسمح لهم كذلك بنقل مكان سكنهم مع عائلاتهم في أيِّ وقت إلى سويسرا البلد المحايد.⁽²⁾

(1) <http://www.bis.org/about/history.htm>

(2) www.bis.org/about/headquart-en.pdf